المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 11-12-2007
الصفحـات : 8
العـــدد : 15081
المسلسل : 37

الملك وجه المسؤولين التنفيذيين بأن يضعوا نصب أعينهم مصلحة المواطن ودفع عجلة التنمية الشاملة

٤١٠ مليارات أعلى ميزانية في تاريخ المملكة بزيادة ٣٠ مليارا عن العام الماضي

توجيه الموارد للانفاق على الجوانب المعززة للتنمية والحفاظ على المنجزات

واس (الرياض)

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله أمس الإثنين الثلاثين من شهر ذي القعدة ١٤٢٨هـ الموافق للعاشر من شهر ديسمبر للعام ٢٠٠٧م في قصر اليمامة في مدينة الرياض الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٢٨-١٤٢٩هـ. وقال وزير الثقافة والإعلام إياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة «إن المجلس تدارس - بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين - في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٢٨ - ١٤٢٩هـ وأقرها».

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 15081
الصفحـات : 8 المسلسل : 37

إثر ذلك أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رعاه الله الميزانية في كلمة وجهها لإخوانه وأبنائه المواطنين فيما يلي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

إخواننا المواطنين. أخواتنا المواطنات.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بحمد الله وتوفيقه يسرنا أن نعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٢٨-١٤٢٩هـ التي يبلغ حجمها ٤١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ أربع مئة وعشرة آلاف مليون ريال وهي الميزانية الأعلى للمملكة وتزيد عن ميزانية العام المالي الحالي بمبلغ ٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثين ألف مليون ريال. لقد راعينا في هذه الميزانية المباركة بإذن الله مواصلة توجيه الموارد التي حباها الله لوطننا الغالي للإنفاق على الجوانب التي تعزز التنمية المستدامة وتحافظ على ما تم إنجازه وذلك في إطار السياسات والأهداف التي تضمنتها خطة التنمية الثامنة وبما يتفق مع الأولويات التي قررها المجلس الاقتصادي الأعلى وبشكل يحقق التنمية المتوازنة.

تنمية القوى البشرية

فامتداداً لما تم في الأعوام المالية الأخيرة حظي قطاع تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها في مجالاتها المتعددة التي تشمل: التعليم العالي والعام والتدريب وبالأخص في مجالات العلوم والتقنية والمعلوماتية ودعم البحث العلمي والتطوير التقني بأكثر من ربع اعتمادات الميزانية الجديدة؛ ومن أبرز ما تم في هذا القطاع المشروع الذي وجهنا باعتماده لتأهيل المعلمين وتطوير المناهج وتحسين البيئة التعليمية بالإضافة إلى الجامعات ومعاهد ومراكز التدريب التقني والمهني التي راعينا فيها التوزيع المتوازن؛ وذلك للرقي بمستوى أداء أبنائنا وبناتنا وتهيئتهم لمواصلة مسيرة النهوض بوطننا المعطاء واستكمالاً لمشروعات البنية الأساسية في هذا القطاع بلغت التكاليف الإجمالية الجديدة لتنفيذها ما يقارب ٣٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ تسعة وثلاثين ألف مليون ريال شملت مباني المدارس والجامعات ومعاهد ومراكز التدريب.

الصحة والتنمية الاجتماعية

وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية تم تخصيص ما يقارب ٤٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ أربعة وأربعين ألفاً وخمس مئة مليون ريال للإنفاق على هذا القطاع بهدف رفع مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والتخصصية كما تمت مواصلة دعم برامج معالجة الفقر والاهتمام بالرياضة والشباب. وفي هذا القطاع شملت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء العديد من المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية وكليات الطب والمستشفيات الجامعية ولتنفيذ بعض الإضافات لمباني المستشفيات القائمة والجاري تنفيذها وتوفير التجهيزات المتقدمة لها وكذلك لتنفيذ العديد من المنشآت الرياضية ودور الرعاية الاجتماعية.

أجهزة القضاء

ولما لأجهزة القضاء من أهمية قصوى فقد وجهنا باعتماد مبلغ إضافي مقداره ٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سبعة آلاف مليون ريال لتطوير القضاء وذلك لتعزيز متطلبات هذه الأجهزة التي تشمل تنفيذ «نظام القضاء» و«نظام ديوان المظالم» و «آلية العمل التنفيذية لكل منهما» التي وافقنا عليها خلال شهر رمضان المبارك من هذا العام.

المياه والبلدية والزراعة والصناعة

ومن منطلق حرصنا على قطاعات المياه والخدمات البلدية والزراعة والصناعة والتجهيزات الأساسية بلغ ما خصص للإنفاق عليها من الميزانية ما يقارب ٤٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ خمسة وأربعين ألف مليون ريال. وفي هذه القطاعات اعتمدت مشاريع جديدة وبالغ إضافية تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ٢٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سبعة وعشرين ألف مليون ريال تشمل مشاريع لتوفير مياه الشرب والمحافظة على الموارد المائية وتنميتها وحماية البيئة وسلامة الغذاء والدواء وتوفير خدمات الصرف الصحي والسدود وحفر الآبار

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 11-12-2007
الصفحـات : 8
العـــدد : 15081
المسلسل : 37

والمشاريع البلدية بالإضافة إلى المشاريع التي تساهم في زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأخرى.

قطاع النقل

وفي قطاع النقل تم اعتماد مشاريع جديدة واعتمادات إضافية لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة وموانيء وخطوط للقطارات و مشاريع للمطارات ويزيد ما اعتمد لتنفيذ تلك المشاريع عن ١٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ أربعة عشر الفاً وست مئة مليون ريال.

وقبل أن نختم كلمتنا هذه: نؤكد للمواطنين والمواطنات أن اعتمادات هذه الميزانية المباركة بمشيئة الله تعكس اهتمامنا بجميع القطاعات وكذلك بتعزيز الاحتياطيات لتوفير مزيد من الاستقرار في المستقبل.

وختاماً نرغب إلى جميع المسؤولين عن تنفيذ هذه الميزانية أن يضعوا نصب أعينهم الإخلاص ومضاعفة الجهد في العمل لمصلحة المواطن والمساهمة في دفع عجلة التنمية الشاملة لوطننا الغالي.

ونسأل الله العلي القدير أن يديم علينا نعمه وأن ينفع الوطن والمواطن بهذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مشروع الميزانية

وأبان وزير الثقافة والإعلام أن وزير المالية وبتوجيه كريم أبلغ المجلس بما تم رفعه للمقام السامي الكريم حول مشروع الميزانية الجديدة للدولة للعام المالي ١٤٢٨ - ١٤٢٩هـ وقدم إيجازا استعرض فيه الأوضاع الاقتصادية العالمية والتطورات الاقتصادية المحلية والنتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٢٧هـ - ١٤٢٨هـ والملامح الرئيسة للميزانية الجديدة التي تجسدت فيما يلي:

من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٢٧ - ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ١,٤١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ألفا وأربعمائة وأربعة عشر مليار ريال بالأسعار الجارية محققا بذلك نموا نسبته ٧,١ في المائة وأن يحقق القطاع البترولي نموا تبلغ نسبته (٨) في المائة بالأسعار الجارية كما يتوقع أن يحقق القطاع الخاص نموا نسبته (٧,٦) في المائة بالأسعار الجارية أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نموا تبلغ نسبته (٣,٥) في المئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٣,١) بالمئة.

كما يتوقع أن ينمو القطاع الخاص بالأسعار الثابتة بنسبة (٥,٩) في المئة وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة له نموا إيجابيا إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٨,٦) في المئة وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (١٠,٦) في المئة وفي نشاط التشييد والبناء (٦,٩) في المئة وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٤,٤) في المئة وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٦) في المئة وفي نشاط خدمات المال والأعمال والتأمين والعقارات (٤) في المئة.

وقد كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثر فعال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج

- ١٤١٤ مليارا حجم الناتج المحلي للعام المنصرم بنسبة نمو قدرها ١,٧٪
- انخفاض حجم الدين العام بنهاية العام الحالي الى ٢٦٧ مليارا بنسبة ١٩٪ من الناتج المحلي
- استثمار الموارد المالية لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة.. والأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 15081
الصفحـات : 8 المسلسل : 37

المحلي هذا العام حوالى (٤٦,١) كنسبة من الناتج المحلي - عدا رسوم الاستيراد - بالأسعار الثابتة وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصا نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نموا مستمرا منذ عدة سنوات.

تكاليف المعيشة

وعن المستوى العام للأسعار أشار وزير المالية إلى أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعا خلال عام ١٤٢٧-١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) نسبته (٢,١) في المئة عما كان عليه في عام ١٤٢٦-١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) وذلك وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعا نسبته (١,٦) في المئة في عام ١٤٢٧-١٤٢٨هـ (٢٠٠٧ م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

الدين العام

وفيما يتعلق بالدين العام أوضح وزير المالية أن التوقعات الأولية تشير إلى أن صافي حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٧-١٤٢٨هـ (٢٠٠٧ م) إلى (٢٦٧,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وسبعة وستين ألف مليون ريال لتتقلص نسبته إلى حوالى (١٩) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنة بـ (٢٨) بالمئة في نهاية العام المالي الماضي ١٤٢٦-١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).

الأولوية للخدمات

وقال وزير المالية إنه روعي عند إعداد الميزانية الجديدة استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق والتعاملات الإلكترونية ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية ومشروعات البنية الأساسية.

وبين أن هذه الميزانية تعد استمرارا للتوجيهات الملكية الكريمة بالتركيز على الإنفاق الرأسمالي حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة وستساعد هذه المشاريع - بإذن الله - على رفع معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين وتشجيع الاستثمار.

وأنهى وزير الثقافة والإعلام بيانه مفيدا أن خادم الحرمين الشريفين حفظه الله حث أعضاء المجلس وكل مسؤول على أن يتوجهوا بالحمد لله سبحانه على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم لا تعد ولا تحصى وأن له سبحانه الشكر في السراء والضراء. كما أكد حفظه الله على أن يكون سعي كل مسؤول هو من أجل رضا الله وأن يشكر له جل وتعالى أن جعله في مكان يخدم فيه دينه ووطنه وعلى أن يراعي كل من تحمل المسؤولية مراقبة ضميره والتجرد والإخلاص للوطن فالوطن في حاجة إلى وفاء واجتهاد ودأب ويقظة وحسن سيرة كل مسؤول. وأن يكون المبدأ الماثل في أذهاننا دائما الدين ثم الوطن والصبر والعمل.